المحاضرة الثالثة

الفكر الاقتصادي عند المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

آدم سميث (1723-1790)

مدخل:

عرف الاقتصاد عهدا جديدا منذ النصف الثاني من القرن 18 م فقد ظهر عديد المفكرين الاقتصاديين وخاصة في إنجلترا التي احتلت مركزا خاصا على رأس الدول الصناعية، فوضحت فيها معالم النظام الرأسمالي، على يد عدد من المفكرين أمثال ادم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وروبرت مالتوس وغيرهم، وقدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية الإنجليزية.

ولد آدم سميث في اسكتلندا، وتعلم في جامعات جلاسكو وأكسفورد، ثم باشر مهنة التدريس، فأصبح أستاذ المنطق ثم الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسكو، وقد أمضى سنتين في فرنسا، ثم حصل على منحة مكنته من التفرغ للتأليف والكتابة، ويعتبر آدم سميث أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية وهو يشغل وظيفة جامعية، ومنذ ذلك الحين نجد أن التطور في معظم النظريات الاقتصادية قد جاء من مفكرين يعملون في التدريس بالجامعات، وقد اهتم آدم سميث أساسا بخلق الثروة، وليس بمجرد توزيعها، فكتابه الأساسي "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 هو دراسة عن أسباب زيادة أو خلق الثورة.

1) الأساس النظري لفلسفة آدم سميث

تقوم هذه الفلسفة على الاعتقاد بسلاسة وكفاءة النظام الطبيعي فعنده أن السلوك الإنساني يخضع لستة بواعث هي: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل، الميل الى المبادلة. واستخلص سميث من ذلك ان الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة، ويجب بالتالي تركه حرا في سلوكه، ومن هنا فقد أدى اعتقاد سميث في وجود نظام طبيعي الى القول بأن هذا النظام سيحقق التوافق بين المصالح الخاصة للأفراد والمصلحة العامة، وهذه هي فكرة " اليد الخفية" The Invisible Hand، وتعني ان الافراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون – بدون أن يشعروا– المصلحة العامة.

2) دور الدولة عند سميث

لقد استخلص سميث أن الحكومة فيما جاوز الإطار القانوني والاقتصادي السليم فإنها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة في تحقيق المصلحة العامة، وأن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي (الإنتاجي) يكون ضارا في أغلب الأحوال، طالما أن الافراد هم الاقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة، وان النظام الطبيعي يؤدي الى التنسيق بين المصلحة العامة والخاصة، فالنتيجة المنطقية لذلك هو عدم تدخل الدولة.

تقتصر وظائف الدولة عند سميث على القدر الأدنى الممكن للدفاع في الخارج وتحقيق الأمن في الداخل، وتوفير القضاء العادل، وإقامة بعض المشروعات التي يعجز الافراد عن اقامتها، وما عدا ذلك فان اليد الخفية أكفأ في تحقيق المصلحة العامة، ويرجع السبب في نجاح أفكار ادم سميث حينها الى استعداد رجال الصناعة لتقبلها، فقد نمت في تلك الفترة الصناعة الرأسمالية في إنجلترا التي كانت تحتاج الى سند فلسفي، وقد وجدته في أعمال سميث فلم يعد الربح عملا انانيا محضا، وانما أصبح مساهمة في تحقيق المصلحة العامة عن طريق اليد الخفية.

3) تقسيم العمل عند سميث

في إطار اهتمام ادم سميث بالبحث عن أسباب ومصدر الثروة، فقد توصل الى ان العمل هو المصدر الاساسي لها، عكس ما ذهب اليه التجاريون الذين اعتبروا التجارة الخارجية هي المصدر الأساسي، في حين ركز الطبيعيون على الأرض، ومن خلال ذلك توصل سميث الى ان ثروة البلد تتوقف على عاملين هما:

- **إنتاجية العمل:** من خلال دراسة موضوعات تقسيم العمل والتبادل والنقود والتوزيع.
- **حجم قوة العمل المنتج:** من خلال دراسة رأس المال.

ومنه فقد رأى ادم سميث أن تقسيم العمل يؤدي الى زيادة الإنتاجية، الا انه يضعف استقلالية الفرد ويربطه بغيره من افراد المجتمع، ومع ذلك فانه على قدر كبير من الأهمية في توزيع الإنتاج على المجتمع. وقد بدأ ادم سميث في تحليل فكرة تقسيم العمل من خلال مثال شهير حول صناعة الدبابيس، بين فيه كيفية زيادة الإنتاجية بشكل كبير بعد ادخال هذا النظام، وقد رأى أن الدافع الى تبني هذه الفكرة يعود الى الميل للمبادلة، الا ان سميث لم يدرك ان العكس هو الصحيح فتقسيم العمل هو من يؤدي الى الميل للمبادلة.

كما اكد سميث على ان هناك تأثيرا كبيرا وواضحا لحجم السوق على درجة تقسيم العمل فكلما زاد حجم السوق زاد التوجه الى تقسيم العمل وبالتالي الزيادة في الإنتاج، اما عن التبادل فقد كانت تتم اول الامر بالمقايضة، الا ان العيوب الكبيرة لهذا الشكل من التبادل، عجل في ظهور عمليات البيع والشراء، وذلك ما أدى بدوره الى ظهور النقود، لتطرح قضية جديدة حول دراسة القيمة، ففرق سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، الأولى شخصية تختلف من شخص لأخر والثانية موضوعية، كما لاحظ بأن قيمة الاستعمال قد تختلف اختلافا كبيرا عن قيمة المبادلة مثل الماء والماس.

4) نظرية القيمة عند سميث:

تنصرف نظرية القيمة عند سميث الى تحديد قيمة المبادلة بالذات، الا انه لم ينجح في إعطاء نظرية واحدة للقيمة، فقد استخدم ثلاث نظريات كبرى لتحديدها هي: نظرية العمل ثم أضاف بعض عناصر العرض والطلب، كما اتجه في بعض دراساته الى رأس المال أخذا بعين الاعتبار بنظرية نفقة الإنتاج (عناصر النفقة الأخرى غير العمل).

فقد حدد آدم سميث في كتاباته أن قيمة السلع تتحدد بما بذل فيها من عمل، حيث ان العمل يعبر عن وحدات متجانسة عكس النقود التي تتغير قيمتها من فترة الى أخرى، الا انه ما لبث ان تبين له ان هذه النظرية لا تصلح الا

للمجتمعات البدائية فبعد تراكم راس المال يختلف الوضع، فقيمة السلعة لا تتحدد بما بذل فيها من عمل فقط وانما يجب الاخذ في الاعتبار راس المال المستخدم في انتاجها، وبذلك يدخل الربح والاجر في تحديد قيمة السلعة او ما سماه سميث بنفقة الإنتاج، كما أشار سميث الى ان هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق الذي يتحدد وفقا لاعتبارات العرض والطلب، ومن هنا عمد سميث الى تحديد الاجر وفقا لحفظ حياة العمل، كما اكد على ان الاجر والربح يرتبطان بعلاقة عكسية.

وبصدد نظرية راس المال فقد فرق سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، فالعمل المنتج حسبه هي تلك الاعمال التي تساعد في تراكم راس المال، ويعود سبب هذه التفرقة الى رغبته في تحديد الاعمال التي تساعد على تكوين راس المال، فالخدمات حسبه تستهلك فور انتاجها، وعلى ذلك فهي لا تساعد في زيادة تراكم راس المال.

ان اهم ما أورده سميث من شروط وأسباب لتقدم الأمم هو الاعتماد على أهمية البواعث الشخصية مع وجود ضوابط اجتماعية لكي يعمل السوق وغيره من مؤسسات العمل الاجتماعي في إطار من القانون الذي يضمن العدل.